مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: أزمة دارفور والمتغير الامريكي
اسم الكاتب: م. خلود محمد خميس
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6897
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 01:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أزمة دارفور والمتغير الامريكي

المدرس
خلود محمد خميس(*)

مقدمة

لقد احتل السودان اهمية خاصة لدى صانع القرار السياسي الخارجي الامريكي منذ عام ١٩٩١ وحتى الوقت الحاضربسبب الموقع الجغرافي الذي يتمتع به السودان وكذلك بسبب غنى اراضيه بالثروات الاقتصادية وبشكل خاص المعدنية (النفط واليورانيوم) والتي تعدان من المعادن التي تحتاجها الولايات المتحدة الامريكية في صناعتها المدنية والعسكرية .

فالولايات المتحدة الامريكية لم تكن على وفاق مع الحكومات السودانية المتعاقبة على السلطة،بسبب معارضة هذه الحكومات للنهج الامريكي وخاصة خلال المرحلة التي اعقبت انتهاء الحرب الباردة،وهذه المعارضة جعلت الادارات الامريكية لما بعد الحرب الباردة تقدم على اتهام السودان تلو الاتهام بعدم احترامه لحقوق الانسان والديمقراطية داخل البلاد وبان الحكومة السودانية ولاسيما حكومة عمر البشير باستخدام العنف المسلح ضد مواطنيها العزل .

وقد حاولت الولايات المتحدة الامريكية توظيف تلك الاتهامات عندما بدأت الاحداث في اقليم دارفور غرب السودان ،لاجل الاقتصاص من حكومة البشير الرافضة للنهج الامريكي بعد ان هيمنت الولايات المتحدة الامريكية على شوؤن العالم واصبحت القطب الاوحد دون الرجوع الى الامم المتحدة في العديد من القرارات والافعال التي تتخذها تجاه اية دولة في العالم .

ومن خلال هذه الدراسة سنحاول تسليط الضوء على السياسة الامريكية تجاه السودان في ضوء الاحداث التي جرت في اقليم دارفور غرب السودان من خلال ثلاثة مطالب:

المطلب الاول/ الازمة في دارفور ـ الاسباب والنتائج.

المطلب الثاني/الموقف الامريكي من ازمة دارفور.

المطلب الثالث/رؤية مستقبلية للعلاقات السودانية الامريكية في ضوء ازمة دارفور

(*) باحثة متخصصة بالشؤون الافريقية-مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد.

(مدخل تمهيدي)

لقد مرت الازمة في دارفور بمراحل متعددة امتدت منذ عهد جعفر النميري ثم حكومة الصادق المهدي في الديمقراطية الثالثة ،فحينها اوطرت الازمة على انها مجرد عمليات نهب مسلح وهو الامر الذي اسهم في تفاقم الصراع وادخاله مراحل حرجة باستخدام التباين العرقي في الاقليم وتجنيد القبائل العربية ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان وتسليحها بواسطة الحكومة السودانية المنتخبة وتلك السياسة ادت الى نقل الصراع من عنف غير منظم تمارسه بعض المجوعات العربية ضد القبائل النيلية (الدينكا) حول مصادر الرعي الى عنف منظم تقوده الدولة لتصفية حساباتها مع الحركة الشعبية وبحسب ما تصفه بعض المصادر[١].

ولمعرفة اساس هذه القضية لابد من التعرف الى نوعية المجتمع الذي يقطن في ذلك الاقليم الذي يقع على الحدود الغربية للسودان مشكلا حدودا سياسية مع كل من تشاد وافريقيا الوسطى وليبيا،فالاقليم يتصف بالتعدد العرقي اذ تعيش فيه عرقيات عربية وافريقية في الوقت نفسه واهم القبائل العربية الموجودة هي (التعايشة، الزريقات، المسيرية) اما الافريقية فهي (النورة، الزغاوة، المساليت)[٢].

حيث يبلغ عدد سكان الاقليم بحدود (ستة ملايين نسمة) بحسب احصاء عام ٢٠٠٢ وان نسبة ٩٩% من سكان الاقليم يتبعون الديانة الاسلامية وهذا انما يدل على تاريخ المنطقة الاسلامي، اذ شكل الاقليم سلطنة كبيرة منتصف القرن السابع عشر فخضعت للحكم المصري عام ١٨٨٤ عندما اندلعت الثورة المهدية في السودان، فضم الاقليم الى السودان، لكنه عاد الى الاستقلال مرة اخرى عام ١٨٨٩ لاسيما بعد سقوط الثورة المهدية، فعاد السلطان (علي دينار) ليحكم الاقليم من جديد فاستمر حكمه حتى عام ١٩١٧ اي بعد قيام الحرب العالمية الاولى فضم الاقليم من جديد الى السودان[٣].

اولا/ اسباب الازمة

بالطبع كان هنالك العديد من الاسباب التي ادت الى اثارة الازمة في اقليم دارفور وتشير العديد من التحليلات السياسية الى تنوع الاسباب التي ادت الى اثارة قضية دارفور ومن ثم خروجها من الاطار الداخلي المحلي الى الاطار الدولي والاستعانة بالدول الكبرى لاجل حلها ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية ،ومن تلك الاسباب كانت :

١. التعدد العرقي الذي تتصف به المنطقة /والذي حصل نتيجة العديد من التطورات التي طالت ثقافة الاقليم ومن ثم تعدد اعراقه بسبب توطين القبائل الرحل الذين شكلوا غزوا جديدا على موارد الغذاء لسكان ذلك الاقليم ومن ثم حصول الصراع بين الطرفين على اماكن الكلأ والماء بسبب الجفاف والتصحر الذي يعاني منه

---

[١] مركز القرن الافريقي لبناء السلام /موقع انترنيت
Peaccbuilding center for the horn of Afric.www.mafhoum.com.

[٢] بحسب ما تذكر المصادر التاريخية فيشار الى ان معظم تلك القبائل العربية الافريقية ـ الزنجية ترجع معظمها الى المجموعة السامية والتي تتكون من سلالة القبائل العربية ومن اختلطوا بهم حينما فتحوا السودان في القرن الخامس عشر ،وياخذ هذا الاقليم اسمه من قبائل الفور والمؤلفة من المزارعين السود القاطنين جبل مرة ولقد اتخذت القبائل العربية من مهنة رعي الاغنام والابقار حرفة تعيش منها بينما القبائل الزنجية فاعتمدوا على الزراعة وتربية الحيوانات .

[٣] د. محمد جواد علي ،دارفور ومتوالية تقسيم السودان ،سلسلة دراسات استراتيجية ،مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد ،العدد ٧٧ ،٢٠٠٥،ص٢.

الاقليم بين الحين والاخر، وهذا الصراع تطور لياخذ منحى ومستوى قبليا وعرقيا في الوقت نفسه ،حيث انقسمت القبائل العربية على جهة والافريقية الزنجية على جهة اخرى، حتى اصبح اكثر من ٨٥% من الصراعات القبلية في السودان تحدث في دارفور[٤].

٢. اسباب ترجع الى احياء دعوات الانفصال التي اثيرت لاسيما خلال الحقبة التي اعقبت عام ١٩٥٨ من قبائل الفور او الفونج والتي حصلت حينها على العديد من الوعود لاجل تحقيق ما تطالب به ولاجل الكسب السياسي في الوقت نفسه ،فكانت البداية عام ١٩٦٤ حينما تأسست منظمة (سوني) و(جبهة نهضة دارفور) في اعقاب ثورة تشرين الاول ١٩٦٤ ،لكن حكومة النميري قامت بتعيين شخص من (كردفان) ليكون حاكما على الاقليم مما ادى الى حدوث انتفاضة واسعة تحدى فيها اهالي دارفور حكومة الخرطوم، لكن تلك الانتفاضة تراجعت بعد حين لتعيين (محمد ابراهيم دريج) من سكان دارفور ليكون حاكما على الاقليم كما ظهرت في الاقليم بعد حقبة قليلة حركة سميت (حركة داوود بولاد) والذي فشل في حركته واعدم من قبل حكومة الانقاذ. وقد استمرت هذه الحركات في مطالبها على مدى نصف قرن اي خمسين عاما حتى ثارت المشكلة في شباط عام ٢٠٠٣عندما حمل معارضون سلاحهم ضد الحكومة السودانية بحجة تجاهل الحكومة للمناطق الفقيرة واتهام الحكومة بتسليح عناصر مسلحة عرفت (الجنجويد)حيث اتهمت بسلب وحرق قرى غير عربية في حملة للتطهير العرقي.

٣. اسباب ترجع تحليلها الى الظروف التي يشهدها اقليم دارفور ومنها:
   أ. غياب التنمية المستدامة.
   ب. تدهور الموارد الطبيعية لاسباب ادارية .
   ج. أهمال الجوانب الخدمية كالتعليم والصحة والمياه والاتصالات وشبكات الطرق.
   د. الموقف السلبي للحكومات السودانية والتي تعاقبت على السلطة تجاه قضية تطوير وتنمية الريف.
   ه. الوجود المتواصل للقوات الاجنبية ولاسيما القوات التشادية سواء في الجيش النظامي او التنظيمات المعارضة ولحقبة زمنية طويلة.
   و. تشجيع الحكومات السودانية لقبائل التماس العربية على محاربة افراد قبيلة (الدينكا) بجعلها طرفا في الصراع الدائر بين الخرطوم وحركة المعارضة في الجنوب، الامر الذي الحق ضررا كبيرا في مناطق تمحور هذه القبائل حول الكلأ والماء.

ثانيا: نتائج الازمة

لقد تولدت عن هذه الازمة العديد من الاثار منها:

١. ان اثارة الازمة لم تكن في صالح سكان الاقليم لاسباب عدة:

[٤] موقع انترنيت : مجلة البلاغ ،العدد١٦٠ / ٢٠٠٥ ،

أ. تفاقم مشكلات التماس القبلية لازدياد الضغوط على البلاد.
ب. ظهور النعرات القبلية وسيادة الاستعلاء الاثني وظهور عناصر مسلحة من قبائل تشاد وذلك لممارسة اعمال النهب والسلب.
ج. خروج اعداد كبيرة من المزارعين من عملية الانتاج وتحولهم الى فقراء.
د. نزوح عشرات الالاف من اهالي دارفور الى مناطق دول الجوار الجغرافي والذين قدرت نسبتهم بحوالي (مليون ونصف المليون) شخص.
ه. طغيان مشكلة الاطفال المشردين في شوارع الخرطوم والذين وصل عددهم الى ٤٠ الف طفل، اذ ان نسبة ٣٨% منهم تعود اصولهم الى سكان اقليم دارفور.

٢. اثار تعلقت بموقف المعارضة السياسية في دارفور ،فقد انقسمت المعارضة السياسية في دارفور الى فئتين:

الاولى: حاولت الخروج للمشاركة مع السلطة ،فقد استطاع بعض ابناء اقليم دارفور الانضمام الى حزب الجبهة القومية الاسلامية والذين انفصلوا عن حزب (المؤتمر الوطني) بزعامة د. حسن الترابي ليعلن عن تأسيس (حزب المؤتمر الشعبي) والذي استمر في معارضته لاستخدام العنف والسلاح حتى اعتقال حين صدر الكتاب الاسود عام ١٩٩٩.

الثانية: فبقيت في دارفور ونتيجة لتدهور الاوضاع الاقتصادية في الاقليم تأسست حركات جديدة منها:

أ. الحركة الشعبية (الجيش الشعبي لتحرير السودان) والذي تبنى في اطروحاته (المناطق المهمشة واحياء العنصر الافريقي).
ب. مجموعة بولاد والتي اعيد تنظيمها عام ١٩٩١.
ج. حزب العدالة والذي اسسه الجنوبي (د. لام اكول) وهو وزير سابق انشق عن الحكومة.
د. حزب (احمد ابراهيم دريج) الزعيم المعارض وحاكم الاقليم ابان حكم جعفر النميري والذي استهدف تجنيد ابناء دارفور وكردفان.
ه. جيش الخلاص الوطني.
و. جيش تحرير دارفور والذي اكد في تقريره الذي قدمه للملتقى التشاوري لابناء دارفور في (الفاشر) خلال شباط ٢٠٠٣ محذرا لما يحدث وركز على وجود معارضة في جبل مرة لها علم خاص رفع بعد الاستيلاء على مركز (قولوا).
ز. جبهة تحرير دارفور والتي تاسست عام ٢٠٠١ وغيرت اسمها عام ٢٠٠٣ الى حركة تحرير السودان واتخذت من جبل مرة مقرا لها لشن هجماتها ضد المؤسسات الحكومية .وقد حصل اول تحالف بينها وبين حركة تحرير جنوب السودان بزعامة (جون قرنق) في ١٧ نيسان ٢٠٠٠ والذي اطلق عليه اسم تحالف السودان الجديد.

٣. الاثار التي تعلقت بموقف الحكومة السودانية نفسها من حركة المعارضة في دارفور، فقد جاءت ردود افعال الحكومة وتعليقاتها على ما جرى من احداث في

دارفور بالاعتراف والاقرار بوجود معارضة مسلحة وسياسية في الوقت نفسه تتخذ من جبل مرة وهو اعلى قمة جبلية في اقليم دارفور مقرا لها ،فجاء اعتراف الحكومة وبشكل رسمي في اب ٢٠٠٣ (بان ما يحدث في دارفور هو تمرد ولا علاقة له بالنزاعات القبلية المزمنة بين القبائل ذات الاصول الزنجية والاخرى ذات الاصول العربية)، ومما كان يبرأ موقف الحكومة السودانية العديد من التحليلات السياسية والتي ابعدت اصابع الاتهام عن تورطها في ازمة دارفور ولاسباب عدة منها:

أ. ان معظم مواطنو دارفور من المسلمين وهو دين الدولة الرسمي وهو الامر الذي يتوافق مع توجهات الحكومة السودانية الاسلامية.
ب. ان مواطني دارفور يتألفون من (٨٠) اثنية او عرقية اصولها افريقية ممتزجة بالدرجة التي يستحيل فيها وضع خطوط تفصل بين تلك الأثنيات.
ج. كما يقال ان الجنجويد (هم جماعة دينية تمارس التطهير العرقي) وهذا يعني ان ابناء دارفور يقومون بقتل اهاليهم في الاقليم ومن ثم يبعد اصابع الاتهام عن الحكومة السودانية.
د. ان الحكومة السودانية أكدت في احيان كثيرة ارتياحها لاتفاق (ابوجا) والذي تم في ايلول ٢٠٠٤ حول دارفور بين الحكومة والمعارضين في الاقليم (حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان) إذ تم التوقيع على بروتوكولات نزع اسلحة ميليشيا الجنجويد وتمكين عمال الاغاثة من الوصول الى اللاجئين في المنطقة[٥].

وجراء الاتهامات التي وجهت الى الحكومة السودانية ،فقد اقدمت وزارة العدل السودانية على تقديم ١٦٠ متهما باحداث دارفور الى المحكمة الجنائية الوطنية والتي عدت كبديل عن المحكمة الجنائية الدولية والتي تم فيها معالجة القضايا التي وردت في قرار مجلس الامن الدولي المرقم ١٥٣٩ باحالة المتهمين الى المحكمة الجنائية الدولية[٦].

ولم تتوقف الحكومة السودانية عن الترحيب بكل جهود السلام والتعاون بين الحكومة والمعارضة في دارفور ومن اوجه التعاون تجسد في عقد مؤتمر مشترك في مدينة (الفاشر) لابناء دارفور في كانون الاول ٢٠٠٥ وبحضور ممثلين عن الصليب الاحمر والاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية ومندوبين عن عدد من الدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية وكذلك ممثلين عن دول الجوار الجغرافي (تشاد وليبيا)، وهذا المؤتمر جاء عقده بعد ان عقدت أتفاقية (الشامل) وفي ٩ كانون الثاني ٢٠٠٤ والخاصة بعموم السودان[٧].

[٥] صحيفة الحياة /(الخرطوم انشات محكمة بديلة للمحكمة الدولية)العدد/ ١٥٤١٤ في ٢٠٠٥/٦/١٤.
[٦] صحيفة القدس العربي ،(الولايات المتحدة تقر بتقدم ملحوظ في العملية السلمية في السودان)العدد/ ٥١٥٢ في ٢٠٠٥/١٢/١٩ .
[٧] صحيفة الحياة (اعلان المبادئ لحل النزاع في دارفور)العدد /١٥٤١٤ في ٢٠٠٥/٦/١٤ .

كما عقدت خلال عام ٢٠٠٤ العديد من الاتفاقيات الخاصة بوقف اطلاق النار منها اتفاق (انجامينا) تحت مسمى وقف اطلاق النار الانساني في ٨ نيسان ٢٠٠٤ واتفاق اديس ابابا في ٢٨ ايار ٢٠٠٤ والبروتوكولات في ابوجا في نايجيريا في ٩ كانون الاول ٢٠٠٤[٨].

كما عقد اتفاق ابوجا في نايجيريا في كانون الاول ٢٠٠٥ بين الحكومة السودانية وممثلي الحركات المسلحة في دارفور، وقد خرج المؤتمر بتوصيات وقرارات متعددة منها (ضرورة تمثيل دارفور تمثيلا عادلا في مؤسستي الرئاسة والخدمة المدنية وبما يتوافق مع حجم اقليم دارفور مع السعي الجاد لزيادة عدد الولايات الحالية وايجاد صيغة للتنسيق بينها)[٩].

وهو الاتفاق الذي لم يوقع عليه قادة الحركتين المعارضتين في دارفور شرط ان يتم تبني الملاحق التي تتضمن منح اهل الاقليم حقوقهم في السلطة المركزية وحكم اقليمهم ونزع سلاح الجنجويد والدفاع الشعبي والشرطة وجميع الميليشيات خارج القوات النظامية عبر الية تضم الحكومة والحركات المسلحة والشركاء الدوليين وسكان دارفور ممثلين ببعض اعيانهم فضلاً عن التعويض الفردي والمادي والثقافي والمعنوي[١٠].

((المطلب الثاني)) الموقف الامريكي من ازمة دارفور

بمرور الوقت عجزت الحكومة السودانية عن السيطرة على العنف الذي انتشر ليشمل اعداء جدداً في الاقليم نفسه، فلقد ورث نظام الانقاذ هذه الوضعية إذ لم يستطع وضع اجندة وطنية تشجع التصالح بالاقليم ،وبالشكل الذي ادى الى تعميق هوة العنف والصراعات والدمار فكانت النتيجة تطور حركات المقاومة لتصبح أكثر قوة وتنظيما من سابق عهدها سواء على الصعيد السياسي او العمل المسلح ،حتى وصلت الازمة في دارفور لانتقالها من الاطار المحلي الى الاطارين الاقليمي والدولي، من خلال تدخل قوات الاتحاد الافريقي والحركة الحثيثة في المجتمع الدولي لادخال قوات الامم المتحدة بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة والذي يخول لها استعمال القوة لاحتواء الاوضاع المتردية في اقليم دارفور[١١].

وقد اصبحت هذه القضية الشغل الشاغل للمجتمع الدولي والهم الاول الذي اخذ يؤرق الضمير العالمي بفعل التغطية الاعلامية الواسعة التي حظيت بها قضية دارفور من قبل وسائل الاعلام ولاسيما الامريكي، اذن فما هو الدور الذي قامت به الولايات المتحدة الامريكية لمعالجة ازمة دارفور وفقا لما تقتضيه مصالحها في السودان خدمة لاستراتيجيتها الانية والمستقبلية في القارة الافريقية؟

بدءاً نستطيع القول ان الادارة الامريكية لما بعد الحرب الباردة قد اهتمت كثيرا بالقارة الافريقية، اذ بادرت الى وضعها في مقدمة استراتيجيتها وبمستوييها الاقتصادي والعسكري للقرن الحادي والعشرين، فكان اساس الاهتمام نابعا من منطلق فرض النفوذ والهيمنة على باقي دول العالم .فكان من بين الدول التي نالت هذا الاهتمام (السودان) موضوع الدراسة.

فقد وضعته الولايات المتحدة الامريكية ضمن قائمة الدول التي ترعى الارهاب ،وهذا جاء بسبب مناهضة النظام السياسي السوداني بزعامة الرئيس السوداني الحالي (عمر البشير) للنهج الامريكي في عموم العالم ،فقد عملت ادارات الولايات المتحدة الامريكية منذ عام ١٩٩١ الى

---

[٨] صحيفة القدس العربي ،العدد /٥١٥٥ في ٢٠٠٥/١٢/٢٢.

[٩] صحيفة الحياة ،العدد/ ١٢٥٧٥٣ في ٢٢/ ٢٠٠٦/٥.

[١٠] المصدر السابق نفسه.

[١١] محمد الامين عباس النحاس ،ازمة دارفور بداياتها وتطوراتها ،مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد ٣١٢ ،شباط ٢٠٠٥،ص٧٠.

ممارسة ضغوطها تجاه الحكومة السودانية من اجل حملها على تغيير سياستها حيال المشكلات التي يعاني منها السودان ولاسيما مشكلتي جنوب السودان وقضية اقليم شرق السودان وغرب السودان (اقليم دارفور)[١٢].

فقد عملت الولايات المتحدة على توظيف قرارات مجلس الامن الدولي ضد السودان ، إذ استبعد النظام السياسي السوداني عن كل المساعدات المالية التي شرعت الولايات المتحدة بمنحها الى الدول الافريقية، فجاءت قرارات مجلس الامن الدولي متناغمة مع قرارات الكونغرس الامريكي واصفة النظام السياسي السوداني بالارهاب ومن تلك القرارات ،قرارمجلس الامن رقم ١٠٤٤ في ٣١-١-١٩٩٦ والقرار رقم ١٠٥٤ في اب ١٩٩٦ وكذلك قرار مجلس النواب الامريكي رقم ٧٠ ومجلس الشيوخ رقم ١٠٦ وجلسة الكونغرس في ١٥ ايار ١٩٩٧ والتي حددت بشكل واضح مؤشرات السياسة الامريكية تجاه السودان على قاعدتي العزل والاحتواء وهي السياسة التي ابلغتها وزيرة الخارجية الامريكية السابقة (مادلين اولبرايت) لقادة المعارضة السودانية حين تم اللقاء بهم في (عنتيبي) باوغنداخلال جولتها الافريقية في ٨ كانون الاول ١٩٩٧ وقد حصل هولاء القادة الافارقة حينها على معونات امريكية قدرت بـ(٢٠) مليون دولار[١٣]. وفقا للعديد من المصادر، في الوقت نفسه اقدمت الادارة الامريكية على حظر زيارة المسوؤلين السودانيين الى الولايات المتحدة الامريكية، وكذلك التدخل المباشر في مشكلة جنوب السودان لكن الحل الذي يخدم مصالحها في المنطقة، ولسنا هنا بصدد الخوض في تلك المشكلة وانما لابد من القول ان العلاقات بين الطرفين السوداني والامريكي اتسمت بالتذبذب.

إذ لم تسر تلك العلاقات على وتيرة واحدة وانما بدى عليها العديد من مؤشرات الضعف والارتباك وتلك المؤشرات كان لها اسبابها منها المعركة الدبلوماسية التي دخلها السودان منذ عام ٢٠٠١ داخل اروقة الامم المتحدة، فقد استطاع السودان تكتيل تحالفات سياسية متعددة لمساندته في الحصول على المقعد الافريقي في مجلس الامن الدولي خلال عام ٢٠٠٠ ،فالولايات المتحدة الامريكية وقفت حائلا امام حصول السودان على المقعد ،بعد ان شنت هجوما دبلوماسيا نجحت على اثره في تفويت الفرصة على السودان واختيار (مورشيوس) كممثل عن افريقيا للعامين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ حتى وصل الامر الى حد التأزم السياسي والذي ترجع جذوره الى عام ١٩٩١ ،لان الولايات المتحدة منذ تلك الفترة تنظر الى النظام السياسي في السودان بانه اصبح مهددا لمصالحها ،اذن فان ضغوطها على السودان ليست بجديدة ومقتصرة على الحقبة الرئاسية التي جاءت بعد عام ٢٠٠٣، بل ان الرئيس الاسبق (بيل كلنتون) كان قد اصدر امره بحجز ارصدة السودان لدى المصارف الامريكية[١٤].

ومما زاد من ارباك علاقات الطرفين هو مساعدة الادارات الامريكية المتعاقبة خلال الحرب الباردة لحركة (جون قرنق) في الجنوب السوداني وهو الامرالذي عدته الحكومة السودانية انتهاكا للسيادة الوطنية ،فكان من ضمن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة السودانية للوقوف بوجه التدخل الامريكي في شوؤن السودان الداخلية خلال حقبة التسعينيات هو قيام حكومة البشير بمنع القائم بالاعمال الامريكي (ريموند براون) والذي كان متوجدا في كينيا من الدخول الى الخرطوم[١٥].

وهذا السلوك للنظام السياسي السوداني ان دل على شيء فهو انما يدل على ان التدخل الامريكي في شوؤن السودان الداخلية ليس بجديد ويفصح لنا عن حقيقة مهمة كذلك ان الولايات

---

[١٢] د.منى حسين عبيد،ستراتيجية الولايات المتحدة الامريكية الجديدة - محاولة لتطويع الانظمة السياسية ،الملف السياسي ،مركز الدراسات الدولية ،بغداد العدد١٥، ٢٠٠٥،١٥،ص٣٨

[١٣] محمد ابو القاسم حاج حمد،امريكا وافريقيا من الاحلام الى الواقع-موقع انترنيت،الملف السياسيhttp:www albayan ae

[١٤] محمد ابو الفضل،الولايات المتحدة والمسالة السودانية،مجلة السياسة الدولية،القاهرة، العدد ١٤٥تموز٢٠٠١،ص١٤٣.

[١٥] المصدر السابق نفسه،ص١٤٣.

المتحدة قد نصبت نفسها حاكما لحل معظم المشاكل الداخلية التي تتعرض لها بلدان المنطقة العربية ،وهذا بالنتيجة يعني ان التدخل الامريكي في قضية دارفور لا نجده امرا غريبا ،فحين وصلت الامور الى حد التأزم في اقليم دارفور تدخلت الولايات المتحدة الامريكية من خلال تكثيف زيارات المسوؤلين الامريكين للاقليم ومنهم وزير الخارجية الامريكي الأسبق (كولن باول) مع الامين العام للامم المتحدة الاسبق (كوفي أنان) في تموز ٢٠٠٤ حيث زارا فيها الاقليم وبشكل منفرد واجريا مشاورات عدة مع الحكومة السودانية لاجل احتواء الاحداث ،ولم تكن تلك المبادرة الاولى بل سبقها مبادرات منها زيارة قام بها ثلاثة وفود من الكونغرس الامريكي وزيارة السفير الامريكي المتجول (ريتشارد بروسير) للتحقيق في جرائم الحرب ،وتلك المبادرات نالت التأييد الداخلي الامريكي ومنها النداء الذي وجهه البرلمانيون الامريكيون في ٢٣ - حزيران ٢٠٠٤ الى الرئيس الامريكي (جورج بوش) للتدخل عسكريا في دارفور من اجل وقف ما وصفوه بالابادة[١٦].

فالمسوؤلون الامريكان صوروا ان ما يحدث في دارفور شبيه بعمليات الابادة التي حدثت في رواندا والذي ساعدهم على تلك التصريحات واجراء تلك الزيارات هي النداءات التي وجهتها حركات التمرد في غرب السودان (اقليم دارفور) بالمطالبة بتدخل الامين العام للامم المتحدة (كوفي انان) باقامة منطقة حظر للطيران العسكري وتسهيل حرية الحركة لعمال الاغاثة واجراء محاكمات جرائم حرب لعناصر ميليشيا الجنجويد.

ومن ثم ساعدت تلك المطالبات الولايات المتحدة الامريكية للتدخل بشكل مباشر وخصوصا وانها ابدت قلقها الشديد حول ما يحدث في دارفور من خلال البيان المشترك للقمة الاوربية-الامريكية في حزيران ٢٠٠٤ مطالبة السلطات السودانية بالتصدي لميليشيا الجنجويد ،شاجبة في الوقت نفسه في ذلك البيان بان ما يحدث في دارفور يعد انتهاكا لحقوق الانسان، كما اعقب ذلك البيان مباشرة تخصيص الولايات المتحدة لمساعدات مالية من قبل مجلس الشيوخ الامريكي قدرت بـ(١٧٥) مليون دولار لاعمال الاغاثة الانسانية والتي تقوم بها منظمات غيرحكومية تعمل في اقليم دارفور[١٧].

كما تم خصص (٧٥) مليون دولار كمساعدة طارئة لتمويل جهود نشر قوات الاتحاد الافريقي في السودان وهذه القوات كان يفترض ان يبلغ عددها (٥٠٠٠) جندي[١٨].

وفي اتجاه آخر وبضغط امريكي اصدر مجلس الامن الدولي عقوبات على صناعة النفط السوداني في حال لم تتمكن الحكومة السودانية احلال الامن في غرب السودان وذلك بالقرار المرقم (١٥٥٦) في ٣٠ تموز ٢٠٠٤، حتى ان الحكومة السودانية وصفت القرار بانه جاء متعجلاً تحت ضغوط لارضاء رغبات الكونغرس الامريكي[١٩]. ومن خلال تلك الاجراءات التي اتخذتها الادارة الامريكية بحق الحكومة السودانية نتبين ان ذلك التوجه لم يكن ناتجا عن فراغ بل توجهت انظار الولايات المتحدة نحو الاقليم لاسباب عدة منها:

١. ان الاقليم يتمتع بثروات طبيعية ضخمة ومتنوعة اهمها الثروة الحيوانية والمعدنية (كالنفط واليورانيوم والنحاس) فهنالك ثروات معدنية في جبال (الجديد) والتي تصل نسبة نقائها

---

[١٦] صحيفة البصائر،بغداد ،العدد ٤٨،في ٢٠٠٤/٧/٨.

[١٧] صحيفة الشرق الاوسط (الكونغرس الامريكي يخصص ١٧٥ مليون دولار لاعمال الاغاثة الانسانية في دارفور)العدد ٩٤٢٦ في ٢٠٠٤/٩/١١٨.

[١٨] صحيفة الزمان ،العدد ١٩٢٤،في ٢٠٠٤/٩/٢٥.

[١٩] صحيفة الزمان ،العدد/ ١٩٢٠،في ٢٠٠٤/٩/٢٠.

الى ٨٠% وايضا النحاس الذي يوجد في منطقة (حفرة النحاس) الواقعة بالقرب من حدود دولة افريقيا الوسطى[٢٠].

٢. يمثل الاقليم اهمية جيوستراتيجية كبيرة اذ انه يعد منطقة عازلة بين النفوذ الفرنسي والانكليزي، فالقارة الافريقية عموما منقسمة بين هذين النفوذين منذ ان عرفت القارة الهجمات الاستعمارية المنظمة خلال القرن التاسع عشر.

٣. يتمتع الاقليم بمساحة شاسعة تبلغ بحدود (٥٤٩) الف كلم مربع وارض الاقليم منبسطة وهذه المساحة الشاسعة تثير بالطبع اهتمام العديد من الدول وعلى المستويين الاقليمي والدولي[٢١].

وهذه المزايا جعلت الادارات الامريكية لما بعد الحرب الباردة تصوغ رؤياها ومصالحها الاقتصادية في ضوء هذه المزايا وتجعلها تسير في اتجاهين لتحقيق اهدافها وتنفيذ استراتيجيتها في المنطقة وخصوصا تجاه السودان:

الاول: اهداف بعيدة المدى /اذ ان المصالح الاقتصادية الامريكية ارتبطت بالنفط الموجود في ارض الاقليم، فالمعلوم ان للولايات المتحدة الامريكية اطماعا في الوصول الى اية منطقة في العالم تنتج النفط ،خصوصا عندما بدأ انتاج النفط يظهر في منطقة غرب افريقيا وانضمام السودان وتشاد الى نادي المنتجين ،فالولايات المتحدة الامريكية لها استثمارات في تشاد تصل الى خمسة مليارات دولار وهذا ما يجعلها تسعى لانشاء خط انابيب (دوبا) التشادية والذي ان تحقق سيربط بخط اخر قادم من مدينة ينبع السعودية وسوف يمر عبر السودان ثم دارفور ،وهذا يجعلنا نصل الى حقيقة مهمة وهي ان التدخل الامريكي في السودان وفي دارفور على الخصوص كان مدروسا ومخططا له مسبقا، فالمصلحة الاقتصادية الامريكية هي التي دفعتها بعد ان خسرت الشركات الامريكية الفرصة للحصول على امتيازات التنقيب عن النفط السوداني متأثرة بالعقوبات الاقتصادية التي اتخذتها الادارة الامريكية في وقت سابق ضد السودان[٢٢]. اذن فان اكتشاف النفط في السودان جعله هدفا لمخططات امريكية ،فقد دخل السودان في مجال التنقيب عن النفط واصبح يستخرج نحو ٣٤٥ الف برميل يوميا ولديه احتياطي يقدر بحدود ١٨٣,٢مليار برميل وهو بذلك يتفوق على احتياطي كثير من الدول المتربعة على عرض الانتاج حاليا.

ثانيا: الاهداف القريبة المدى، فحين حدثت ازمة دارفور عام ٢٠٠٣ ارتبطت هذه الازمة بمصالح اعضاء الحزبين الجمهوري والديمقراطي والذين حاولوا توظيف الازمة خلال حملتهم الانتخابية لكسب اصوات السود الامريكين الذين صورت لهم احداث هذه الازمة على انها صراع بين القبائل العربية المدعومة من قبل الحكومة السودانية وبين القبائل الافريقية، وهذا هو الاساس الذي يمكن ان نستند اليه في تفسير دوافع صدور قرار الكونغرس الامريكي الذي كان قد وصف احداث دارفور على انها عمليات ابادة جماعية[٢٣].

فقد وجهت الادارة الامريكية اتهامها لمواطنين من اقليم دارفور على اساس انهم يقومون بجرائم تؤدي الى انتهاك حقوق الانسان وبدفع من حركات المعارضة المسلحة والسياسية في دارفور، خصوصا ان تلك الحركات كانت قد طالبت بتشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق فيما يخص

---

[٢٠] **محمد الامين عباس النحاس ،مصدر سبق ذكره،ص٨٢.وانظر كذلك موقع انترنيت،(الخرطوم :اطماع بدارفور بسبب النفط واليورانيوم)almustagbal new paper – official website في ٢٠٠٤/٨/٤.**

[٢١] **محمد الامين عباس النحاس ،المصدر السابق نفسه،ص٨٢.**

[٢٢] **المصدر السابق نفسه،ص ٨٤.**

[٢٣] **صحيفة الاتحاد ،العدد ١٠٢٨٨ في ٢٠٠٣/٩/٥.**

الانتهاكات الانسانية حيث ارفق المعارضون للحكومة السودانية طلبهم الى الامم المتحدة بوثائق وافلام مسجلة تحدد عدد القتلى في كل قرية ومعسكر لاثبات صحة ادعائهم[٢٤]. وتلك المطالبات هي التي دفعت مجلس الامن الدولي باتجاه اصدار القرارين الاول/١٥٥٦ في اب ٢٠٠٤ والثاني ١٥٦٤ في ايلول ٢٠٠٤[٢٥]، فالقرار الاول تضمن تشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق في الاقليم فقد وصلت اللجنة في تلك المرحلة الى الاقليم ،فقد عد ما يقوم به المسوؤلون السودانيين اعمال أبادة جماعية بحسب ما ورد في اتفاقية (منع جريمة الابادة الجماعية لسنة ١٩٤٨ والتي تخول بالقاء القبض على مسوؤلي تلك الابادة ومحاكمتهم محاكمة دولية على اساس انهم مجرموا حرب) اما القرار الثاني/ فسار في الاتجاه نفسه فحاول معالجة ازمة دارفور في اطار الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة لكي يتم ايصال الموضوع الى صيغة التدخل العسكري، فكان الهدف من القرار هو الضغط على الحكومة السودانية وتهديدها بفرض تدابير ضدها اذا لم توقف عمليات ميليشيات الجنجويد والتي تسببت باعمال العنف في دارفور[٢٦]. وموقف الامم المتحدة هذا ادى بالفائدة الى الولايات المتحدة الامريكية والتي اخذت تتمسك وتصر على ان ما يحدث في اقليم دارفور هو عمليات ابادة جماعية، وهو الامر الذي اتضح بعد ان اعلن ذلك صراحة احد مسؤولي الاداراة الامريكية (كولن باول) امام مجلس الشيوخ الامريكي في ايلول ٢٠٠٤ (بان ما يحدث في دارفور هو عمليات ابادة جماعية) وعلى اثر ذلك الاعلان اقدمت الادارة الامريكية على تقديم مشروع جديد الى مجلس الامن الدولي وقد حصل المشروع على موافقة وتاييد بريطانيا وحركة المعارضة الرئيسة في دارفور (حركة تحرير السودان) فكانت النتيجة في صالح الولايات المتحدة الامريكية فقد اصدر مجلس الامن قرارين في ٢٥-١- ٢٠٠٥[٢٧]، توعد بموجبهما الحكومة السودانية بتوقيع اقسى العقوبات عليها في حالة عدم معالجة الوضع في اقليم دارفور فجاء القرارن ترضية لواشنطن بشكل غير مباشر[٢٨].

ولم تكتف الادارة الامريكية بطرح مسودات مشاريعها بخصوص ازمة دارفور بل توالت زيارات المسوؤلين الامريكيين الى اقليم دارفور ومن تلك الزيارات التي قام بها نائب وزيرة الخارجية الامريكي (روبرت زوليك) في مطلع حزيران ٢٠٠٥ (لتقويم الوضع الانساني والامني واظهار الدعم لبعثة الاتحاد الافريقي)كما أجرى محادثاته مع الرئيس السوداني عمر البشير وكذلك مع عدد من الزعماء الافارقة لبعض الدول (نايجيريا، رواندا، زامبيا، اوغندا) حول دارفور فقد وافقت الدول الثلاثة الاولى فضلاً عن السنغال على ارسال قوات الى دارفور في اطار توسيع قوة سلام للاتحادالافريقي تتألف من ٢٧٠٠ شخص الى ٧٧٠٠ شخص في ايلول ٢٠٠٥ كما تعهد زوليك بتقديم مبلغ ٥٠ مليون دولار مع الدول المانحة لقوة دارفور كما عمل في الوقت نفسه على توجيه الحكومة السودانية بالعمل على كبح الميليشيات المسؤولة عن اعمال القتل في دارفور[٢٩].

---

[٢٤] اجلال رافت ،ازمة دارفور ابعادها السياسية والثقافية ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد ٣١٢ ،شباط،٢٠٠٥ ،ص١٠٦ .

[٢٥] المصدر السابق نفسه،ص ٩٨.

[٢٦] هدى البكر ،الموقف الامريكي من ازمة دارفور،مجلة السياسة الدولية ،القاهرة،الاهرام،العدد ١٥٩ ،كانون الثاني،٢٠٠٥ ،ص٢٢٤.

[٢٧] صحيفة الشرق الاوسط ،العدد ٩٥٧٥/ في ٢٠٠٥/٢/١٤ .

[٢٨] د. عبد السلام ابراهيم بغدادي ،تداعيات الصراع في القرن الافريقي على الوطن العربي ،مركز دراسات الشرق الاوسط ،عمان ،الاردن،ط٥، ٢٠٠٥ ،١،ص٤٤.

[٢٩] صحيفة الحياة ، (الولايات المتحدة والاتحاد الافريقي ـ الوضع الامني في دارفورغير مقبول)العدد ١٥٤٠٤ في ٢٠٠٥/٦/٤ .وكذلك صحيفة الحياة العدد /١٥٣٩٧ في ٢٠٠٥/٥/٢٨.

اما في شباط ٢٠٠٦ اقدمت الولايات المتحدة الامريكية وبواسطة السفير الامريكي (جون بولتن) والذي ترأس دورة مجلس الامن الدولي لشهر شباط لعام ٢٠٠٦ على تقديم مشروعها من خلال تصريحه بالقول (ان المجلس شرع خلال هذه الجلسة في مناقشة مشروع بيان رئاسي حول خطط انشطة قوات حفظ السلام في دارفور اي قوة للامم المتحدة لتحل محل قوات الاتحاد الافريقي)[٣٠].

الا ان مساعيها هذه لم تبطل سعيها لاتهام مجلس الامن الدولي من منعها من الاحاطة بما يحدث في دارفور، في الوقت نفسه وجهت اتهامها الى الحكومة السودانية بانها تتخذ اجراءات شكلية فقط لمنع الانتهاكات المذكورة لحقوق الانسان في دارفور وبان المحاكمات التي اقيمت ضد مرتكبيها غير جدية[٣١].

حتى ان احد مسوؤلي الادارة الامريكية (كريس باديلا) مدير مكتب نائب وزيرة الخارجية الامريكية دعا الحكومة السودانية الى عدم تضييع الوقت في الموافقة على قوة الامم المتحدة لتحقيق الاستقرار في دارفور وذلك بالقول (هنالك اناس يعانون ويموتون كل يوم ويجب علينا ان نبذل كل ما في وسعنا فورا لمعالجة الوضع الامني[٣٢].

لكن الامر الذي اعاق الولايات المتحدة الامريكية من ارسال قوات امريكية لدارفور هو وضعها والتزاماتها العسكرية في العراق وافغانستان فقد تجنبت الولايات المتحدة اتخاذ موقف بشأن تقديم قوات امريكية لبعثة دارفور في اطار بعثة الامم المتحدة لمعالجة الوضع في دارفور والتي انشأت بموجب قرار من مجلس الامن في اذار ٢٠٠٥.

حتى جاءت زيارة (روبرت زوليك) نائب وزيرة الخارجية الامريكية في مطلع اذار ٢٠٠٦ والتي كان الهدف منها العمل على دفع السودان لتنفيذ اتفاق السلام الموقع بين الشمال والجنوب على اساس تعزيز الجهود الدولية لتحقيق السلم في عموم انحاء السودان، حتى اشارت العديد من التحليلات السياسية الى ان الولايات المتحدة الامريكية كان لها اليد الطولى في تحقيق اتفاق ابوجا بصورته النهائية في ايار ٢٠٠٦ والذي نص على منح منصب مساعد لرئيس الجمهورية للمتمردين في دارفور مع توسيع صلاحياته ليكون ضمن مؤسسة الرئاسة ويكون مسؤولا عن السلطة الانتقالية لاقليم دارفور على ان يكون له حق النقض (الفيتو) في حالة نشوب خلاف في تطبيق الاتفاق بين السلطة الانتقالية للاقليم وحكومات ولايات دارفور ،بينما تكون المرجعية لرئيس الجمهورية في حال حصول خلاف بين مساعد الرئيس واي من ولاة دارفور الثلاثة ، اما في جانب اقتسام الثروة فاقترحت وثيقة السلام الافريقية على انشاء صندوق للتعمير توفر الحكومة (٣٠٠) مليون دولار كخطوة اولى و٣٠ مليون دولار كل عام ،كما دعت الوثيقة الى دمج (٤) الاف من قوات المتمردين في القوات المسلحة والف اخرين في الشرطة مع اعادة تأهيل (٣) الاف اخرين للانخراط في الحياة المدنية)[٣٣].

كما اقدمت الولايات المتحدة الامريكية على تقديم مشروع قرار حول دارفور في ٣٠ ايار ٢٠٠٦ والذي دعى جميع الاطراف في اتفاقات ابوجا الى العمل مع الاتحاد الافريقي والامم المتحدة والانتشار الفوري لمهمة مشتركة لكلا الطرفين (الاتحاد الافريقي والامم المتحدة) لتقويم الحاجات في موعد لا يتعدى ٣٠ ايار ٢٠٠٦، كما طلب القرار من الامين العام للامم المتحدة

---

[٣٠] صحيفة الحياة (مجلس الامن يبحث خطط لنشر قوات سلام دولية في دارفور)العدد/ ١٥٦٤٦،في ٢٠٠٦/٢/٤.

[٣١] صحيفة الزمان(واشنطن تمنع احاطة مجلس الامن بالموقف في دارفور وتطالبه بالتحرك)العدد ٢٢٣٧،في ٢٠٠٥/١٠/١٢.

[٣٢] صحيفة الحياة (امريكا يتعين على السودان الا يضيع الوقت في قبول قوة للامم المتحدة)العدد ١٥٦٩٩ في ٢٩/ ٢٠٠٦/٣ .

[٣٣] صحيفة الحياة (الخرطوم توقع مع مناوي نصف اتفاق سلام في دارفور)العدد ١٥٧٣٧ في ٢٠٠٦/٥/٦.

الاسبق(كوفي أنان) ان يرفع الى مجلس الامن خلال سبعة ايام بعد عودة بعثة التقويم توصياته حول الجوانب الملائمة لمهمة العملية المقبلة للامم المتحدة في دارفور[٣٤].

فاصدر مجلس الامن قراره المرقم ١٦٧٩ لبدء عمل البعثة في دارفور، ولم تتوقف الادارة الامريكية عند هذا المستوى من التعامل مع الحكومة السودانية بل حاولت الربط بين مسألة تطبيع علاقاتها مع حكومة الخرطوم بعد ان تطبق حكومة البشير اتفاقيتي ابوجا ونيفاشا، فقد ارادات الولايات المتحدة الاحتفاظ باوراق ضغط بيدها تستخدمها في الوقت المناسب خصوصا بعد ان ابدت الحكومة السودانية تعاونها مع ادارة جورج بوش الابن عندما سمحت حكومة الخرطوم للولايات المتحدة بفتح مكتب الاستخبارات الامريكية في الخرطوم عام ٢٠٠٣ مع التخطيط المستقبلي لانشاء مركز للوكالة في السودان لمراقبة منطقة القرن الافريقي وشرق القارة[٣٥].

وهذا يعني ان واشنطن بدأت عقب الازمة في دارفور تتعامل مع السودان بموجب سياسة الخطوة خطوة والتطبيع بالتقسيط كي تستطيع ان تدفع كل ما تريد دون ان تدفع الثمن، وهو الامر الذي دفع الولايات المتحدة الامريكية وباتفاق مع بريطانيا للضغط على حكومة الخرطوم بقبول دخول قوات دولية تابعة للامم المتحدة تتالف من (١٧) الف جندي و٥٠٠في دارفور[٣٦].

وقد جاءت موافقة مجلس الامن في مطلع ايلول ٢٠٠٦ بقراره المرقم ١٧٠٦ لنشر قوات لحفظ سلام يصل عددها الى ١٧ الف و٣٠٠ جندي في دارفور لتحل محل قوة الاتحاد الافريقي والتي كانت تعاني نقصا في التمويل والمعدات وعدم تمكنها من ايقاف اعمال العنف في دارفور[٣٧]. كما نص القرار على تصميم مجلس الامن على العمل مع الحكومة السودانية وبالشكل الذي يضمن الاحترام الكامل لسيادتها وعلى المساعدة لحل مختلف المشاكل التي يواجهها السودان.

وعلى الرغم من اصدار مجلس الامن لقراره السابق الذكر الا ان الادارة الامريكية لم تتوقف عن اصدار تهديداتها وتحذيراتها للحكومة السودانية ،فجاءت احدى تلك التحذيرات على لسان وزيرة الخارجية الامريكية (كونداليزا رايس) في نهاية ايلول ٢٠٠٦ امام الجمعية الافريقية في واشنطن بالقول (اذا عمل السودان مع الامم المتحدة ورحب بقوة الامم المتحدة في دارفور فانه سيجد في الولايات المتحدة شريكا ملتزما-اما اذا اختارت حكومة السودان المواجهة-واذا واصلت شن الحرب على سكانها متحدية الاتحاد الافريقي ومقوضة قواته للسلام في دارفور ومهددة المجتمع الدولي - فسيتحمل النظام في الخرطوم المسؤولية وسيكون وحده من يتحمل العواقب)[٣٨].

وقد جاءت تلك التحذيرات الامريكية بعد قيام حكومة البشير بتقييد حركة الدبلوماسيين الامريكين داخل الخرطوم ولا تتجاوز تحركاتهم عن ٢٥ كلم عن المقر الرئاسي فقد جاء هذا القرار ردا على قيود مماثلة فرضت على المسؤولين السودانيين في الولايات المتحدة الامريكية ،فقد عدت حكومة السودان قرار مجلس الامن (١٧٠٦) بانه قرار فرض وصاية على السودان واعاد استعمارها، ومقابل هذا القرار فقد اعلنت حكومة السودان استعدادها لنشر (٢٠ الف جندي) في دارفور وتمويلها لتقوم بمهمات اعادة الامن والاستقرار وحماية المدنيين[٣٩].

لكن ازاء التهديدات التي اخذت تطلقها الولايات المتحدة الامريكية ضد الحكومة السودانية تراجع النظام السوداني عن مذكرته التي قدمها الى الامم المتحدة لكون تدخل اي دولة يعد عملا عدوانيا ضد السودان لاسيما بعد ان علمت ان قيمة المساعدات التي اتفقت عليها الامم المتحدة

---

[٣٤] صحيفة القدس العربي (نسخة جديدة لمشروع قرار امريكي حول دارفور)العدد ٥٢٧٤،في ٢٠٠٦/٥/١٤.
[٣٥] صحيفة الحياة (سي.اي.اي) تخطط لانشاء مركز لمراقبة القرن الافريقي)العدد ١٥٧٧٤ في ٢٠٠٦/٦/١٢.
[٣٦] صحيفة الجمهورية (البشير يلتقي مع المبعوثة الامريكية في الخرطوم)العدد ١٩٢٣٨ في ٢٠٠٦/٨/٣٠.
[٣٧] صحيفة الراي،(مجلس الامن يقر نشر قوة دولية في دارفور)العدد ١٣١٢٤ في ٢٠٠٦/٩/١.
[٣٨] صحيفة الحياة (رايس تحذر الخرطوم من عواقب خيار المواجهة)العدد ١٥٨٨٢،في ٢٠٠٦/٩/٢٨.
[٣٩] صحيفة الحياة(البشير يقيد حركة الدبلوماسيين الامريكيين)العدد ١٥٨٨٠في ٢٠٠٦/٩/٢٦.

والاتحاد الافريقي قد قدرت بـ(٢٢)مليون دولار[٤٠]. لكن الحكومة السودانية ظلت على اصرارها بضرورة دعم قوات الاتحاد الافريقي في اقليم دارفور.

لكن الولايات المتحدة الامريكية استمرت على استخدام مختلف الحجج والادعاءات لاجل استمرار تدخلها في الشأن السوداني خصوصا عندما قامت بالضغط على مجلس الامن لاصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني الحالي عمر البشير لاجل محاكمته من قبل المحكمة الجنائية الدولية بوصفه احد مجرمي الحروب وذلك باتهامه بان ما يحدث في دارفور له علاقة قوية برئيس النظام السوداني.

((المطلب الثالث)) رؤية مستقبلية للعلاقات السودانية ـ الامريكية في ضوء ازمة دارفور

ان التنبوء بمستقبل العلاقات السودانية-الامريكية قد يكون امرا في غاية الصعوبة وذلك لتعقد هذه العلاقة بسبب التداخل الواضح بين العديد من العوامل وكذلك تقاطع استراتيجيات الولايات المتحدة الامريكية تجاه القارة الافريقية من ناحية والوطن العربي عموما من ناحية ثانية، فالولايات المتحدة الامريكية ترغب اليوم باستغلال النفط السوداني خدمة لمصالحها، كما انها لا تريد نظاما خارجا عن طاعة الادارة الامريكية، فالسودان يمثل للولايات المتحدة الامريكية (كوكب خارج المجرة) فقد وصف هذه الحالة (هيرمان كوهين) احد مسؤولي الادارة الامريكية حالة السودان لوزير الخارجية السوداني حين لقائه به بالقول (اما ان نسوي النظام نفسه بنظام البناء والا كسرناه)[٤١].

وعلى هذا الاساس يمكن القول ان السودان يقع ضمن دائرة الاستراتيجية الامريكية في المنطقة والتي تستهدف ثلاث دوائر وهي:

١. محاربة الارهاب.
٢. القرن الامريكي الجديد.
٣. مشروع القرن الافريقي الكبير.

وما يهمنا هنا من استراتيجيتها هو مشروع القرن الافريقي الكبير والذي بدأته بفرض صيغة ماشاكوس ومنبر (الايقاد) في كينيا وشركاء الايقاد بالطبع كلهم تحت القيادة الامريكية والتي تستطيع من خلالهم احكام سيطرتها على عموم منطقة القرن الافريقي.

وخلال هذا المبحث المستقبلي نستطيع ان نتناول الرؤية المستقبلية من جانبين: الاول/كيف تعاملت الولايات المتحدة الامريكية مع الجانبين الحكومة والمعارضة؟ والثاني/كيف كان موقف الحكومة السودانية من هذا التدخل الامريكي المعلن في الشأن السوداني الداخلي؟

الجانب الاول /موقف الولايات المتحدة الامريكية

ان ما يهم الادارة الامريكية اليوم هو تحقيق مشروعها (القرن الافريقي الكبير) وهذا المشروع لن يتم الا على ارض افريقية وبحسب وجهة نظر الساسة الامريكين بانه لن يتم الا من خلال ايقاف كل النزاعات والحروب في مناطق انتاج الثروات والمعادن والنفط والمياه في القرن الافريقي الكبير.

فقد لاحظ المراقبون السياسيون للمنطقة حجم الضغوط والابتزاز الذي مارسته الولايات المتحدة الامريكية على جانب الحكومة السودانية في مقابل الضغوط الناعمة التي تمارسها على الحركات الشعبية وحركات المعارضة ولاسيما السودانية لصالح توطيد مشروعها (السودان الجديد)

---

[٤٠] **صحيفة الحياة(السودان يتراجع امام مجلس الامن عن تهديد المشاركين في قوة دارفور)العدد ١٥٨٩١ في ٢٠٠٦/١٠/٧.**

[٤١] **عبدة مختار موسى،مستقبل العلاقات السودانية الامريكية بعد اتفاقية السلام ،مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد ٣١٩،ايلول ٢٠٠٥،ص٧١.**

ويعزز هذا الاختراق الامريكي لاستيعاب السودان في مشروع القرن الافريقي الكبير وهذا الاختراق ظهر في اتفاقية (مشاكوس) عبر وثيقة (تاكور) وتبلور بشكل نهائي في اتفاقية السلام التي وقعت في نيفاشا في ٢٩-١٢-٢٠٠٥ والتي انطوت على حقوق ونسبة عالية للجنوب في اقتسام السلطة والثروة والتي تمهد للحركة مستقبلا مسنودة بتحالفاتها الاقليمية والدولية لتوجيه مسار الاحداث في التمهيد لفصل جنوب السودان عن شماله.

اما التدخل الامريكي في غرب السودان لاجل اعداد المنطقة للانفصال كما حدث في جنوب السودان من خلال تقسيم الاقليم مستقبلا الى ثلاث دويلات واحدة منها ترتبط بمصر في الشمال والثانية ترتبط بالجنوب واستراتيجيا بالولايات المتحدة الامريكية مثلما وصفت حالة جنوب السودان من خلال تقييدها بشرط الارتباط بالاستراتيجية الامريكية في حالة اقرار الجنوبيون بالانفصال بعد مضي ست سنوات لقيام استفتاء في نهاية المرحلة الانتقالية بحسب اتفاق السلام،اما الدويلة الثالثة فاراد لها الارتباط باسرائيل ،وهذا المخطط قصد منه انشاء دولة نفطية في جنوب وغرب السودان تمدها الولايات المتحدة الامريكية بالتكنولوجيا والخبراء[٤٢].

ولاجل ان تضع الولايات المتحدة الامريكية اهداف استراتيجيتها المستقبلية موضع التنفيذ العملي وتقريب الجنوب والغرب والعمل على تفتيت السودان على مراحل فقد عملت منذ عام ٢٠٠٠ على استغلال الجانب الاقتصادي والوضع السيء الذي يعيشه سكان اقليم دارفور من خلال دعمها لاول تقارب بين حركة تحرير السودان في الجنوب بزعامة رئيسها المتوفي (جون قرنق) وبين حركة تحرير السودان في دارفور عندما تم التحالف بين الحركتين في ١٧ نيسان عام ٢٠٠٠ والذي اطلق عليه اسم (تحالف السودان الجديد).

فالولايات المتحدة رأت ان الوقت قد حان واصبح ملائما اكثر من اي وقت للسير في تحقيق اهدافها فجعلت المتمردين في موقف قوي فجعلتهم طرفا ثانيا في موقف الند للحكومة يطالب بعضهم بالاستقلال بصراحة بوصفه احد الخيارات كما اخذوا يطالبون بتوزيع الثروات والسلطة تحت الشعارات الداعية لنشر السلام ورفع المأسي والمظالم التي تسببت فيها الحكومة تجاه الاقليم.

وهذا الدعم الامريكي لهذه الحركات انما يجسد حقيقة واحدة وهي ان هنالك استراتيجية مرسومة ضد السودان كله وليس لمجرد حماية اقليم دارفور بحسب المزاعم الامريكية وان هنالك محاولة جادة لاعادة تشكيل السودان الجديد وتمكين قوى التمرد في المناطق المختلفة من مواجهة الحكومة السودانية.

فقد كان باستطاعة الولايات المتحدة حل المسالة الا انها لم تكن ترغب بذلك بسبب الاهمية التي توليها الولايات المتحدة لانتزاع الاقليم من السيادة السودانية ووضعه تحت مظلة الانتداب حيث يتحرك كدمية في يد صناع القرار الامريكي.

فالولايات المتحدة بدأ ينتابها احساس التذمر من حكومة عمر البشير حتى سعت باتجاه الضغط على جهات اخرى لاجل الاقتصاص من الرئيس السوداني البشير فكان ذلك في ١٤ تموز ٢٠٠٨ عندما عقد المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية (لويس او كامبو) مؤتمره الصحفي الذي اعلن فيه لائحة طلب توجيه الاتهام ضد الرئيس السوداني قال فيها (ان الرئيس السوداني قام بتدبير حملة منظمة لارتكاب اعمال قتل جماعي في دارفور واستخدم الاغتصاب كسلاح في الحرب وطلب اوكامبو من المحكمة اصدار امر اعتقال بحق البشير ليكون اول رئيس يصدر بحقه مثل هذا الامر وهو على راس السلطة-وقد شدد (اوكامبو) على ان هنالك ٣٥ الف شخص قتلوا بشكل

[٤٢] المصدر السابق نفسه ،ص٧٦.

مباشر بهجمات شنتها القوات السودانية وميليشيا الجنجويد وتعرض ٢،٥ مليون شخص آخرين لحملة اغتصاب وتجويع وترهيب في مخيمات اللاجئين)[٤٣].

وسؤال يطرح نفسه لماذا جاء الاتهام بهذا الوقت ؟ان الولايات المتحدة لامريكية قد وضعت العديد من الاعتبارات منها (انها لم تكن ترغب بالتدخل العسكري المباشر في الشأن السوداني بسبب وضعها غير المستقر في العراق وكذلك بسبب قرب موعد اجراء الانتخابات لعام ٢٠٠٩ في السودان فهذا الاعتقال سيكون مبررا منطقيا للتخلص من حكم الرئيس السوداني عمر البشير وبطريقة سلمية ،مع العلم ان ملف ازمة دارفور كان قد تم تحويله الى المحكمة قبل اكثر من ثلاث سنوات من خلال قرار مجلس الامن الصادر في ٣١/اذار ٢٠٠٥ رغم ان القرار لم يصدر بالاجماع الا انه حاز حينها على ١١ صوتا من اجمالي ١٥ عضوا في المجلس[٤٤]. فكان موقف واشنطن هو الامتناع عن التصويت الا انه صدر بموجب الفصل السابع من الميثاق بالنظر الى ان مجلس الامن عد ان الوضع في السودان يمثل تهديدا للسلم والامن الدوليين.

الجانب الثاني/موقف الحكومة السودانية

لقد صمدت الحكومة السودانية بوجه الضغوط الامريكية المتتالية بشأن ازمة دارفور حيث تحركت لتوحيد الجبهة الداخلية وجمع الصف الوطني من خلال تسريع مفاوضات شرق السودان بتقديم بعض التنازلات الحكومية والتي افضت الى توقيع اتفاق الترتيبات الامنية ،فوقعت الحكومة السودانية ومتمردو (جبهة الشرق بروتوكولاً لتقاسم الثروة في اتفاق السلام في العاصمة الارتيرية (اسمرا) حيث اسدل الستار على مفاوضات الشرق والتي عدت اخر النزاعات التي يمكن التفاوض حولها خارج السودان[٤٥].

فجاء الموقف السوداني باتجاه الحد من التحرك الامريكي نوعا ما في البداية ،إذ لم يعد خافيا على الحكومة السودانية ان الولايات المتحدة لها اجندتها الخفية في اقليم دارفور على الرغم من ادعاءاتها المتكررة بانها تهدف فقط الى انهاء ما تسميه الابادة البشرية في الاقليم ،وخصوصا في ضوء دعوة الرئيس الامريكي (جورج بوش الابن) للامم المتحدة على استعجال العمل لارسال قوات دولية الى السودان مصرحا حينها (ان على المنظمة الا تنتظر اكثر للموافقة على نشر قوات حفظ السلام لحماية الابرياء)[٤٦].

وعلى اثر ذلك التصريح دعا مجلس الامن الدولي في ٣/شباط ٢٠٠٦ الى وضع خطط لاجل ان تحل قوة دولية محل القوة الافريقية في دارفور[٤٧]. والتي وصل عددها الى ٧٠٠٠ رجل وضعت منذ بدأت الاحداث في دارفور عام ٢٠٠٣.

وقد تجسد الموقف السوداني من خلال رفض البرلمان السوداني تحويل مهام بعثة الاتحاد الافريقي بدارفور الى قوات تابعة لمجلس الامن واهم ما جاء في قرار البرلمان (ان الاتجاه لادخال قوات بقرار من مجلس الامن الدولي لدارفور بديلا عن بعثة الاتحاد الافريقي برغم معارضة حكومة السودان وشعبه يعتبرتصعيدا غير مبرر ومحاولة غير متوازنة للضغط على

---

[٤٣] هاني ارسلان ،السودان وازمة المحكمة الجنائية الدولية - الابعاد والمخاطر ،مجلة السياسة الدولية،العدد ١٧٤،تشرين الاول،٢٠٠٨ ،ص١٩٢.

[٤٤] المصدر السابق نفسه،ص ١٩٤.

[٤٥] صحيفة الحياة،(مفاوضات الشرق تشارف على الانتهاء بعد توقيع اتفاق مبدئي لتقاسم الثروة)العدد ١٥٨٨٦ في ٢٠٠٦/١٠/٢.

[٤٦] صحيفة الحياة (بوش يستعجل نشر قوة دولية في دارفور)العدد ١٥٨٨٧ في ٢٠٠٦/١٠/٣.

[٤٧] صحيفة الشرق الاوسط،(حكام السودان على وشك الانتصار في دارفور)العدد ١٠٥٨٤ في ٢٠٠٧/١١/٢٠.

حكومة الوحدة الوطنية ويؤثر سلبا في مفاوضات السلام الجارية في ابوجا وعلى تنفيذ اتفاقية السلام الشامل بشكل عام[٤٨].

اما الرئيس السوداني ولاجل تهدئة الاوضاع ولو بدرجة قليلة اعلن عن قبوله في حزيران ٢٠٠٧ لخطة نشر قوة حفظ سلام مشتركة من الامم المتحدة والاتحاد الافريقي في دارفور ،خاصة ان القوة الدولية كان مقررا ان يكون عددها ٢٣ الف جندي[٤٩]، وتلك القوة كان مقررا لها الاحلال بدل الاتحاد الافريقي في كانون الثاني ٢٠٠٧[٥٠].

وبالفعل تم الضغط من جانب الاعضاء البارزين في مجلس الامن القومي الامريكي في تشرين الثاني ٢٠٠٧ على حلفائهم في افريقيا والشرق الاوسط للمساهمة في ارسال هذه القوة الدولية[٥١].

فالادارة الامريكية بدأت تصرح بانها ترحب بما يتحقق بشأن ازمة دارفور وملمحة بوجود امكانية لتحسين علاقتها بالسودان مع رفع تدريجي للعقوبات المفروضة على السودان واستئناف عملها في بناء اكبر سفارة لها في الخرطوم والتي تكون الاكبر على نطاق القارة.

اما بعد صدور قرار توقيف الرئيس السوداني فما كان من الحكومة السودانية الا الرد الفوري على البيان وبانها لا تعترف به من باب ان السودان ليس عضوا في المحكمة الجنائية الدولية ومن ثم فلا ولاية لها على الرئيس السوداني .

ولكي يقف الرئيس السوداني بوجه هذا التحرك الامريكي طرح مبادرة جديدة لحل ازمة دارفور من خلال مشاركة القوى السياسية المختلفة واطلق عليها اسم (مبادرة اهل السودان) ودعا من خلالها الى تماسك الجبهة الداخلية والعمل على حل ازمة دارفور والتي باتت مدخلا للتدخل الخارجي[٥٢].

الاستنتاجات

من خلال ما تقدم نستطيع القول ان الدراسة توصلت لنتائج عدة بشان الموقف الامريكي تجاه السودان من خلال قضية دارفور والتي تمثلت في :

١. ان الولايات المتحدة كان يمكن لها ان تحل قضية دارفور من خلال العديد من الاليات منها:

-كان بامكانها ان تفرض منطقة حظر للطيران فوق دارفور من القاعدة الجوية الموجودة في (أبتشي) بتشاد او حتى من القاعدة الجوية الحالية في جيبوتي ،فلن تكون هنالك طائرات سودانية باستمرار في اجواء دارفور وفي حالة خرق السودان للحظر سوف تدمر الطائرة السودانية (الانتونوف) القاذفة للقنابل وهي على الارض.

-كان يمكن للادارة الامريكية ان تحذر السودان من اي اثارة للحرب او شن هجمات على معسكرات النازحين وان تم ذلك ستدمر القوات السودانية،لكن الولايات المتحدة لم تقدم على هذه الحلول كما لم تقدم على تحفيز الحكومة السودانية نحو حل القضية داخليا من اجل عودة تطبيع العلاقات الامريكية السودانية ورفع العقوبات عن السودان وشطب اسمه من قائمة الدول الراعية للارهاب.

---

[٤٨] صحيفة الاهرام ،(البرلمان السوداني يرفض دخول قوات دولية لدارفور)العدد ٤٣٥٤٦ في ٢٠٠٦/٢/٢٦.

[٤٩] صحيفة الشرق الاوسط (الراي)العدد ١٠٤٢٩ في ٢٠٠٧/٦/١٨.

[٥٠] صحيفة الشرق الاوسط العدد ١٠٥٨٤،مصدر سبق ذكره.

[٥١] صحيفة الشرق الاوسط (السودان انفتاح دولي وانسداد داخلي) العدد ١٠٥٢١ في ٢٠٠٧/٩/١٨.

[٥٢] هاني ارسلان ،مصدر سبق ذكره،ص١٩٣.

٢. هنالك ضرورة في اعادة التفكير من جانب الولايات المتحدة الامريكية بعلاقتها ولاسيما التجارية مع السودان فوفقا للموجز الاحصائي للتجارة الخارجية السنوي لعام ٢٠٠٠ والذي اصدره بنك السودان ،فقد سجلت صادرات النفط بمشتقاته نسبة ٧٥%من جملة الصادرات بعائد بلغ حوالي ١،٣٥ مليار دولار امريكي وقد اصبح النفط اهم ايراداته فبلغت ايراداته في ميزانية عام ٢٠٠٣ حوالي ٣٧٣ مليار دينار سوداني بسبب الزيادة المطردة في الانتاج ودخول ابار جديدة دائرة الانتاج ،خصوصا وان الحديث يدور عن بحيرة من البترول يعيش فوقها غرب السودان في حين ما زالت عمليات التنقيب الجارية في الجنوب متمركزة في يد شركات صينية وهندية وماليزية. فالولايات المتحدة بالطبع لم يتركز هدفها الاقتصادي في الحصول على النفط فقط من اراضي الاقليم بل في السعي للحصول على كميات كبيرة من اليورانيوم الموجود في اراضي الاقليم.

٣. اما بالنسب لجانب الحكومة السودانية فان اصدار قرار التوقيف بحق الرئيس السوداني فانه سينتج عنه هزة لشرعية النظام السياسي القائم وعلى المستويين السياسي والدستوري ويزداد الامر سوأ بسبب المرحلة الانتقالية التي يمر بها السودان ،حيث يواجه الان عدة استحقاقات مصيرية وعلى راسها الاستمرار في تطبيق اتفاقية (نيفاشا)، الانتخابات البرلمانية المقررة في عام ٢٠٠٩ وحق تقرير مصير الجنوب عام ٢٠١١ وكذلك ازمة دارفور خصوصا وان قرار المحكمة كان بمثابة توجيه رسالة الى كل القوى والاطراف المحلية والاقليمية الضالعة في الازمة بعدم التفاوض لحين انتظار نتائج تحركات المحكمة.

فهنالك اذن ضرورة بوجوب استفادة الحكومة السودانية من تجربتها السابقة في الجنوب والطريقة التي انتهت بها قضية جنوب السودان، فاليوم يجب ان لا تكرر الحكومة السودانية مأساة ما حدث منذ اكثر من عقدين عندما وقعت جنوب السودان بايدي القوى الاقليمية الدخيلة (أثيوبيا) والخارجية الولايات المتحدة الامريكية، ولكي لا تقع منطقة اقليم دارفور من جديد بايدي صناع القرار السياسي الخارجي الامريكي وجب ان تكون هنالك وسيلة ولاسيما السياسية لانهاء حالة الاحتراب الداخلي بين قوات المعارضة في غرب السودان وبين القوات الحكومية السودانية ويجب عدم اعطاء الفرصة لتنفيذ المخطط الامريكي في منطقة القرن الافريقي وفي السودان خصوصا.